

Distr.: General
30 March 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، موجهة إليكم من
سعادة السيد أيتوج بلومر ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت بامير
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى رسالة السيد سوتيروس زاخيوس، الممثل القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة، المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/782-S/2001/133)، التي يكرر فيها، بصفته المزعومة "مثلا دائما لجمهورية قبرص"، المزاعم القبرصية اليونانية المعروفة جيدا والتي لا أساس لها من الصحة وذلك في مسعى منه لتشويه الحقائق في قبرص ولتعزير لقبها المستلب "حكومة قبرص".

إن التأييد غير الصادق لـ "تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل سريع وعملي لمشكلة قبرص" مع إنكار الحقيقة والاستمرار في التظاهر الكاذب بأنها "حكومة قبرص"، لم يحرز لنا أي تقدم خلال الـ ٣٨ عاما الماضية، ولن يحقق أي تقدم في المستقبل. فالشعب القبرصي التركي يتوقع من الجانب القبرصي اليوناني أن يواجه الحقائق بشجاعة؛ وأن يكف عن تشويه الحقائق؛ وأن يضع حدا للعبة التي يلعبها بمحاولة احتطاف قبرص وفقا لسياسته المعروفة التي اعترف بها السيد غلافكوس كليريدس، زعيم القبارصة اليونان، في مذكراته على النحو الصريح التالي:

"وعلى غرار انشغال القبارصة اليونان بأن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية، فيها أقلية قبرصية تركية محمية، فإن تركيا مشغولة بإحباط أي محاولة من هذا النوع والحفاظ على مفهوم الشراكة، الذين يرون أن اتفاق زيوريخ أقامه بين الطائفتين. ولهذا فإن الصراع هو صراع على المبدأ ولذا فإن الجانبين مستعدان في سبيل هذا المبدأ أن يواصلوا الجدل وحتى القتال إذا دعت الضرورة عوضا عن التوصل إلى حل وسط.

وهذا المبدأ ذاته لا يزال في حالة صراع حتى اليوم...".

("شهادتي"، المجلد ٣، الصفحة ١٠٥)

وقد تأكد هذا لا بالأفعال الإجرامية للقبارصة اليونان والتي بدأت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ في شكل محاولة لإبادة القبارصة الأتراك واستمرت على هذا المنوال إلى حين قيام تركيا بتحريرنا في تموز/يوليه ١٩٧٤، بل أكدتها أيضا التصريحات العلنية للجنرال كاراينيس اليوناني والتي مفادها أن الأمر بارتكاب هذه الجريمة ضد البشرية صدر في شهر آب/أغسطس ١٩٦٠، أي في العام ذاته الذي أنشئت فيه جمهورية الشراكة. وهناك تأكيد آخر على هذا في "خطة أكرتيس" السيئة الصيت والتي عُمرت كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/33/115 و S/12722 المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨).

إن زعم الممثل القبرصي اليوناني بأن "حكومة قبرص" لا تزال موجودة منذ عام ١٩٦٣ وعملت وفقا لدستور ١٩٦٠، رهنا "بالتعديلات المؤقتة اللازمة"، هو زعم سخيف بكل بساطة ويستهدف تضليل الرأي العام العالمي. فالتغيير التعسفي للمواد الأساسية (وبالتالي التي لا يمكن تعديلها) من دستور ١٩٦٠، والتي صُممت من أجل صون المساواة للشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في وضع الشراكة، من خلال الاستغلال الكامل لعدم قدرة الشريك المؤسس القبرصي التركي على استخدام حقه في النقض وذلك نتيجة طرده بالإكراه من جميع أجهزة الدولة، لا يمكن وصفه بأي حال من الأحوال "تعديلات مؤقتة لازمة". وينبغي التأكيد على أن المادة ١٨٢ من دستور عام ١٩٦٠ تؤكد أن المواد الأساسية "لا يمكن بأي حال من الأحوال تعديلها، سواء عن طريق التغيير أو الإضافة أو الإلغاء". والمواد الأخرى للدستور، والتي يمكن تعديلها، تستلزم موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك بنسبة الثلثين. لذا فإن أفعال القبارصة اليونان انتهكت أيضا المادة ١ من معاهدة غوارنيتي، التي تعهدت فيها "جمهورية قبرص" بأن "تكفل احترام دستورها".

وتزعم الرسالة أيضا أنه وجهت عدة دعوات إلى الشريك القبرصي التركي للعودة إلى "مؤسسات عام ١٩٦٠". ولكنها لم تذكر أن جميع الجهود التي بذلها الجانب القبرصي التركي لاستعادة المساواة في مركزه ووضعه اللذين كان يتمتع بهما في الأوضاع السائدة عام ١٩٦٠، كانت مشروطة بقبولهم "للقوانين" التي سنت بصورة غير دستورية في غيابهم.

لذا فإن مزاعم القبارصة اليونان بأن القبارصة الأتراك "تخلوا عن الحكومة" يمثل تصريحا كاذبا يزيد الطين بلة. وتكراره من قبل الجانب القبرصي اليوناني يؤكد مجددا أنهم ليست لديهم الرغبة في إقامة شراكة جديدة معنا، بل إنهم مصممون على الهيمنة علينا. ويكفي أن نعرض المقتطفات التالية التي استقينها من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ومفادها أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي ظل يرفض الطلب القبرصي التركي بإعادة إدماجه في جهاز الدولة.

"شعر موظفو الخدمة المدنية القبارصة الأتراك أنه نظرا إلى الأوضاع السائدة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ فإنهم غير قادرين لأسباب مادية وأمنية على الدوام في مكاتبهم في الجانب القبرصي اليوناني من نيقوسيا. لهذا فإنهم بقوا في الجانب القبرصي التركي وأكدوا أنهم على استعداد لتنسيق عملهم مع أنشطة الإدارات الحكومية"

”١٠٨ - وصلت جميع المفاوضات المتعلقة بإمكانية إعادة توظيف موظفي الخدمة المدنية الحكوميين القبارصة الأتراك في نيقوسيا وتقديم تعويض مالي لهم اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٤ إلى طريق مسدود حتى الآن، إذ إن الحكومة ترى أن المسألة هي مسألة سياسية إلى حد كبير وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتسوية النهائية للمسألة القبرصية.“

(تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، S/5950)

”٦ - ... قرر الأعضاء القبارصة الأتراك في مجلس النواب أن يحاولوا المشاركة في المناقشات الجارية في المجلس. وخلال صباح يوم ٢٢ تموز/يوليه، أبلغ الأعضاء القبارصة الأتراك الممثل الخاص للأمين العام بقرارهم.“

”٧ - طلب الأعضاء القبارصة الأتراك إلى قوة الأمم المتحدة في قبرص أن توسع نطاق مساعيها الحميدة لتمكينهم من تلقي معلومات عن موعد اجتماع المجلس، وإعداد ترتيبات للأعضاء القبارصة الأتراك لحضور هذه الاجتماعات بأمان. وقد حددوا موقفهم قائلين إنه إذا وجهت إليهم دعوة رسمية وأبلغوا بالمسائل التي سوف ينظر فيها، بناء على أحكام الدستور، فإنهم سيكونون مستعدين لحضور الجلسات البرلمانية لبحث جميع المسائل...“.

”٩ - أبلغ السيد كليريدس قوة الأمم المتحدة في قبرص أنه مستعد لبحث الحالة بعد ظهر يوم ٢٢ تموز/يوليه مع مجموعة من أعضاء المجلس القبارصة الأتراك. ولكنه أشار فيما بعد إلى أنه لن يستقبل هذا الوفد إذا جاء مصحوباً بجنود من قوة الأمم المتحدة، رغم أنه لا يعترض على اصطحابهم إلى مكتبه في مركبة تابعة للقوة يسوقها أحد موظفي القوة. وأخيراً، ذكر السيد كليريدس أنه ما لم يقبل الأعضاء القبارصة الأتراك بالشروط التي فرضها، فإنه لا يرى سبباً لكي يقدم لهم صوراً عن مشاريع القوانين المتعلقة.“

”١١ - وذكر السيد كليريدس أيضاً أن الأحكام الدستورية المتعلقة بسن القوانين من قبل الرئيس ونائب الرئيس لم تعد سارية المفعول. ثم ذكر بعد ذلك أنه يرى أن الأعضاء القبارصة الأتراك لم يعد لهم مركز قانوني في المجلس.“

(تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٥، S/6569).

وتبين الأدلة الوثائقية المذكورة أعلاه بوضوح بالغ أن ما واجهه القبارصة الأتراك في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ كان انقلاباً قبرصياً يونانياً حقيقياً بتوجيه من الجانب

القبرصي اليوناني ضد جمهورية الشراكة وضد الاتفاق الذي كانت تقوم عليه. وقد رافق ذلك حملة من التطهير العرقي قام بها القبارصة اليونان ضد الشعب القبرصي التركي، وتشهد على ذلك الفقرات التالية:

يذكر معاون وزير الخارجية الأمريكي السابق السيد جورج بول في مذكراته التي تحمل عنوان "للماضي نمط آخر" ما يلي فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية للمطران مكاريوس:

"كان مكاريوس مهتما بصورة رئيسية بمنع التدخل التركي حتى يتمكن عن طيب خاطر هو وقبارصته اليونان من ذبح القبارصة الأتراك". (الصفحات ٣٤٥-٣٤١)

ويذكر السيد بول أيضا في الصفحات ذاتها أن "القبارصة اليونان... لا يريدون قوة لحفظ السلام؛ بل يريدون مجرد أن يتركوا بحالهم لقتل القبارصة الأتراك..." ويذكر أيضا أنه أخبر مكاريوس بعبارات واضحة أن "العالم لن يقف مكتوف اليدين ليترككم تحولون هذه الجزيرة الجميلة إلى مسلخ خاص".

وخلال الانقلاب القبرصي اليوناني، قام مسلحون ورجال شرطة قبارصة يونان بالاستيلاء على مكتب نائب الرئيس القبرصي التركي الدكتور فاضل كوتشوك ونهبوا هذا المكتب، في حين تم إلقاء القبض على عناصر الشرطة وعلى الرجال القبارصة الأتراك من قبل زملائهم. واستولي أيضا على مكاتب الوزراء القبارصة الأتراك ونهبت.

ولقد ألقى مكاريوس بالدستور وكان يطالب القبارصة الأتراك بقبول وضع الأقلية في جمهورية قبرصية يونانية. حتى أن خطوط الهاتف قطعت وكانت محطة الإذاعة القبرصية تقول للعالم إن القبارصة الأتراك "قاموا بالتمرد" ضد "الحكومة المشروعة" وأن "الحكومة" تقوم بتطويق "التمرد". وعندما تمكنت الصحافة الأجنبية آخر الأمر من المجيء إلى الجزء القبرصي التركي من نيقوسيا، إليكم ماذا شاهدوه:

"ذهبنا عشية هذا اليوم إلى الحي التركي المحاصر في نيقوسيا والذي ذبح فيه ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص خلال الخمسة أيام الماضية. إننا أول مراسلين غربيين نصل إلى هنا ولقد شاهدنا مناظر يصعب وصفها كتابة لشدة هولها وفضائع من شدة هولها تركت الناس مصعوقين عاجزين عن سفح الدموع وبتوا يضحكون على نحو يتسم بالهستيريا والبؤس أشد فظاعة من الدموع".

(الدبلي إكسبريس، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، تقرير بقلم رينيه ماكول ودانيال ماك جيشي).

”... قبل بضعة أيام، كان يعيش هنا ١٠٠٠ شخص، في منازلهم الحجرية المتينة التي تحتضن الطريق الساحلي إلى كورينيا، التي تبعد ١٣ ميلا عن نيقوسيا. ثم في إحدى الليالي المروعة اختفى ٣٥٠ قرويا - من الرجال والنساء والأطفال. لقد كانوا جميعهم من الأتراك“.

(الدليلي هيرالد، لندن، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣)

”الرب مستمر في قبرص. إننا نشهد الآن خروج الأتراك من القرى. آلاف الناس يهجرون منازلهم وأراضيهم وقطعاهم.. الإرهاب اليوناني لا هوادة فيه. في هذه المرة بلاغة الهيلينيين وتمثيل أفلاطون لا تكفي لتغطية سلوكهم الممحي المتوحش“.

(إلجورجيو، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، تقرير بقلم جورجيو بوكا)

وفي وجه هذه التطورات، حيث لا يزال ٧٠٠ قبرصي تركي طردوا من منطقة كومسال (إحدى ضواحي نيقوسيا)، مفقودين؛ وطرد ٣٠٠٠ قبرصي تركي من منازلهم في كوتشوك كيماكلي (ضاحية أخرى من ضواحي نيقوسيا)؛ وكان اللاجئون القبارصة الأتراك يتدفقون من جميع أنحاء الجزيرة، مما اضطر الدكتور كوتشوك إلى توجيه رسالة مناشدة إلى جميع رؤساء الدول في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ قال فيها ما يلي:

”إن اليونانيين في قبرص هم الذين خططوا و نفذوا الهجوم المسلح الذي قام به رجال الشرطة والمدنيون القبارصة اليونان على الأتراك والممتلكات التركية في المدن والقرى، بما في ذلك مسكني ومكتبي، منذ ليلة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣.“

وخلال هذه الاعتداءات جرى اقتحام المنازل التركية في نيقوسيا وفي غيرها وقتل الكثيرون من الأتراك الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، بدم بارد في منازلهم أو أخذوا رهائن...

وحتى بعد وقف إطلاق النار، قُتل الأتراك أو اختطفوا ونهب الكثير من المنازل التركية أو أُضرمت فيها النيران على يد اليونانيين. ولا يزال الأتراك في المدن والقرى محاصرين وقطعت عنهم جميع سبل الاتصالات. إضافة إلى ذلك، لم يعد ممكنا مواصلة الإمدادات الطبيعية للمواد الغذائية إلى المواطنين الأتراك.

ويشير ما وصلنا من تقارير يوثق بها إلى أن اليونانيين، حتى الآن، يقومون بالتسلح والإعداد لهجوم آخر لارتكاب مذبحه عامة على نطاق أوسع مما جرى قبل“.

ولم يكن هناك نظام دستوري. فقد سبق لمكارياوس أن أعلن عن ”موت ودفن“ لا الدستور فقط بل والاتفاقات، وأصبح واضحاً أنه لم يعد في إمكان الشعب القبرصي التركي أن يعيش مختلطاً مع الشعب القبرصي اليوناني. وقد أثبت ذلك حقيقة أن القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون على ٣٣ في المائة من الأراضي ويحرقونها، قد أجبروا على الجلاء عن ١٠٣ قرى. وقد طوّقتهم القوات اليونانية والقبرصية اليونانية وأجبرتهم على العيش لمدة إحدى عشر سنة في جيوب موزعة في سائر أنحاء الجزيرة ولا تشكل سوى ٣ في المائة من مساحة قبرص. وخلال هذه الفترة، حُرِّموا من جميع حقوقهم الإنسانية وقيل لهم إنهم ينبغي أن يغادروا الجزيرة ما لم يقبلوا بوضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية في الجزيرة.

وفي ضوء هذه الخلفية فإن زعم الجانب القبرصي اليوناني أن الجمهورية التركية لشمال قبرص قد جاءت نتيجة ”سياسة انفصالية“ يكون استخفافاً بالمظالم التي تعرض لها القبارصة الأتراك، الذين تركوا بلا دولة، وكان عليهم، في غياب هذه الدولة، الخضوع لمطالب القيادة القبرصية اليونانية بقبول مركز من الدرجة الثانية، وهو ما أقرَّ به السيد كلريدس في مذكراته:

” (ب) كان القبارصة الأتراك يعنون بمصطلح الدولة الموحدة سيطرة الأغلبية القبرصية اليونانية على جميع أجهزة الدولة التي تتخذ داخلها جميع القرارات السياسية اللازمة لحكومة الجزيرة. وبعبارة أخرى، كان هدف القبارصة اليونانيين هو وضع السيطرة السياسية والاقتصادية بالجزيرة في أيدي الأغلبية القبرصية اليونانية وتأمين هذه السيطرة.

(”شهادتي“ المجلد ٣، الصفحة ٢٧٦ من النص الانكليزي)

وفي مواجهة التهديد بالفناء أو قبول مركز من الدرجة الثانية أو مركز الأقلية، وفي ضوء عدم وجود نية لدى مكارياوس بإعادة تشكيل النظام الدستوري، شجبت القيادة القبرصية التركية الإدارة القبرصية اليونانية بوصفها إدارة غير قانونية وغير مقبولة وبدأ القبارصة الأتراك ممارسة حكم أنفسهم تحت سلطة نائب الرئيس ريشما يتم إنشاء إدارتهم الذاتية. ودخلت هذه الإدارة مرحلة تطور، تُوجَّهت بإعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، بعد زهاء عشرين عاماً من الوقت الذي أصبح فيه

القبارصة الأتراك ”بلا دولة“ على أيدي النظام القبرصي اليوناني. وهذه الحقيقة أيضا لم يقر بها ولم يؤكدتها أحد سوى السيد غلافكوس كلريدس، في مذكراته بالعبارات التالية:

”أحدثت الأزمة الدستورية عام ١٩٦٣ اضطرابا بالنظام الدستوري، والاستمرارية ومركز الشراكة بين الطائفتين، الذي أنشئ بمقتضى اتفاق زيورخ.

وبسبب ما تعرض له النظام الدستوري من اضطراب نشأت حالة غريبة أصبحت على أثرها سلطة الدولة، من ناحية، تحت سيطرة اليونانيين بصورة مطلقة، ورغم الاعتراف بالحكومة دوليا، أنشئت داخلها جيوب تركية داخل إقليم الجمهورية حيث أقيم داخل هذه الجيوب في بداية الأمر تنظيم أولي الهدف منه حكم القبارصة الأتراك، وكانت سمته المميزة أساسا إحداث خلط بين السلطات والوظائف العسكرية والسياسية، وسيادة السلطة العسكرية.

وبعد أزمة عام ١٩٦٧ (أزمة كوفينو) أصبح الاضطراب المذكور الذي تعرض له النظام الدستوري أكثر وضوحا وأظهر ميلا نحو الدوام. ومن ثم، تطور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ التنظيم العسكري - السياسي الأولي المقام للأتراك داخل الجيوب وأصبح ”إدارة مؤقتة“ استنادا إلى ما وضع من ميثاق، وفي الوقت ذاته تم الفصل بين السلطتين السياسية والعسكرية.

وفي السنوات التي تلت ذلك، لوحظ حدوث تطور مطرد ومرحلي في الإدارة القبرصية التركية، بالفصل بين سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأنشئ نظام إداري، وقوة للشرطة، وجيش. وأتاحت الزيادة في الموارد المالية لدى القبارصة الأتراك من خلال المعونة الاقتصادية المقدمة من تركيا، تشغيل إدارتهم على أساس أكثر ديمومة، وهو ما زادوه وضوحا بإعادة تسمية ”الإدارة القبرصية التركية المؤقتة“ التابعة لهم. ومن ثم أصبح يوجد اليوم في قبرص قطبان للسلطة على أساس جغرافي منفصل، أي حكومة جمهورية قبرص، التي تسيطر على أكبر قطاع من إقليم الدولة والمعترف بها دوليا، والإدارة القبرصية التركية، التي تسيطر على منطقة محدودة جدا ولا تحظى باعتراف دولي، ولكنها اتخذت بالفعل جميع السمات المميزة للدولة الصغيرة تقريبا.

(”شهادتي“، ١٩٩٠، المجلد الثالث، الصفحتان ٢٣٦ و ٢٣٧، من النص الانكليزي)

ويحاول السيد زاخيوس، من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اصطناع فكرة ”شعب قبرص“، بغرض تفويض المركز السياسي المتكافئ الذي يحظى به الشعب القبرصي التركي والتقليل من شأن هذا المركز ليصبح مجرد مساواة إجرائية

تطورت خلال المفاوضات التي جرت تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وليست له صلاحية إلا في نطاق تلك المفاوضات. ومع ذلك فإن وجود هويتين وطنيتين منفصلتين لكل منهما دولة داخل قبرص هو واقع لا غنى عنه. وإن محاولة تصوير وجود "أمة قبرصية" واحدة هو أسلوب معروف يتبعه الجانب القبرصي اليوناني داخل ما يبذله من جهود لاستلاب قبرص. وأجد من الضروري أن أعيد تأكيد أن هذه الأمة غير موجودة ولم تكن موجودة قط داخل قبرص. وذكر هذه الحقيقة أيضا صراحة الأسقف مكاريوس نفسه حيث قال:

"ليس هناك يوناني يعرفني بوسعه الاعتقاد في أي وقت من الأوقات أنه ستكون لدي الرغبة في العمل تجاه إيجاد وعي قومي قبرصي. فالاتفاقات أنشأت دولة وليس أمة." (في تصريح له إلى صحيفة "سايرس ميل" اليومية الناطقة باللغة الانكليزية يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٣)

إن ممثل القبارصة اليونانيين، قال "وتثبت وثائق تلك الفترة ... دون أي شك أن قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) لم يُن إلا على موافقة حكومة قبرص القائمة آنذاك فيما يتعلق بمرابطة أي قوة في إقليم جمهورية قبرص"، وهو يحاول بذلك إخفاء الحقيقة التي مفادها أن "موافقة حكومة قبرص" خلال تلك الفترة كانت تعني موافقة الرئيس (بالنسبة للقبارصة اليونانيين) ونائب الرئيس (بالنسبة للقبارصة اليونانيين) وقبلت على هذا النحو، حسب المنصوص عليه في دستور جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠:

"... إن من رأي حكومة جلالتهما أن أي وسيلة إجرائية تتبعها الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون مقبولة عموما بالنسبة لجميع الأطراف بما فيها الطائفتان"

(مذكرة مرسله من الحكومة البريطانية إلى بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٦٤)

وجاء أيضا بالوثيقة المذكورة ملاحظة مفادها أن قوة حفظ السلام البريطانية، التي أرسلت إلى الجزيرة، قد أنشئت "بموافقة كلا الرئيس ونائب الرئيس".

وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سعى مجلس الأمن، بطريقة أو بأخرى، إلى الحصول على موافقة الطرفين وتسجيلها. وكان ذلك متمشيا مع مبدأ الأمم المتحدة الذي يقضي بإجراء حفظ السلام في أي منطقة من العالم بموافقة الأطراف المعنية. وقد صرّحت بهذا المبدأ في الآونة الأخيرة دام آن هيركس، الرئيسة السابقة لبعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال مؤتمر صحفي عقده في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بفندق لدرا بالاس في المنطقة الفاصلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة داخل قبرص:

”لقد أتينا إلى هنا بناء على موافقة. ومجرد سحب هذه الموافقة أو تبديدها، سيحمل أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة أمتعتهم ويعودون إلى وطنهم. إن موافقة وتعاون أطراف أي صراع هما عنصران أساسيان في اضطلاع أفراد حفظ السلام بدورهم. وهم بوسعهم مساعدة أطراف الصراع على تنفيذ وقف لإطلاق النار أو ما يتبع ذلك من تسوية. ولكن أي عملية من عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تتوصل إلى ذلك دون وجود تلك الموافقة العامة التي هي أساس وجودها هنا“.

وعلاوة على ذلك، فإن الفريق الرفيع المستوى الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠٠٠ تحت إشرافكم لإجراء استعراض شامل لأنشطة السلم والأمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة قد توصل إلى ما يلي بوصفه مبادئ توجيهية لأي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

”يتفق الفريق على أن موافقة الأطراف المحلية، والأخذ بأسباب الحيدة مع الاقتصاد في استعمال القوة على مجالات الدفاع عن النفس ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام“

(النتائج الواردة في تقرير الإبراهيمي المرفق برسالتكم المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، A/55/305-S/2000/809).

أما ”وثائق تلك الفترة“ التي أشار إليها السيد زاخيوس، فإنه يكفي الإشارة إلى الوثائق التالية:

”ليس أول شيء عمله الأمم المتحدة هو الإصرار على عقد اجتماع بين مكارايوس وكوتشك معا، وأن تتعامل معهما الأمم المتحدة معا، فمكارايوس ليس هو ’حكومة قبرص‘.“

(تعليق من السير دوغلاس هيوم رئيس وزراء المملكة المتحدة وقتئذ، في برفية من نيويورك رقم ٩١١ المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٦٤).

”ما هي سياستنا ومشاعرنا الحقيقية تجاه مستقبل قبرص وتجاه مكارايوس؟ إن الاستفادة من الصحف الانكليزية وكثير من الصحف الأخرى، هو أن هناك حقا شعورا قويا مناهضا لمكارايوس وما يسمى حكومته وليس ثمة شيء يسعد الشعب البريطاني أكثر من رؤيته وقد أقصي عن منصبه وسويت المشكلة القبرصية عن طريق التعامل المباشر بين اليونانيين والأتراك“.

(رسالة وجهها السيد باتريك دين، الممثل الدائم حينئذ لبعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى السيد ج. أ. بيوني، وزارة الخارجية، مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٦٤).

وفي محاولة واضحة لإحداث خلط بين البريء والمذنب، يرمي ممثل القبارصة اليونانيين، في رسالته، إلى إلقاء تبعه الحظر الشامل المفروض على الشعب القبرصي التركي على الضحايا أنفسهم، وهم الشعب القبرصي التركي. إن هذا الموقف لن يؤدي سوى إلى زيادة تسميم العلاقات بين الشعبين وإعاقة آفاق التوصل إلى تسوية.

وبالنسبة لتعليقات السيد زاخيوس حول عملية المفاوضات الطويلة الأمد، ينبغي تأكيد أن الاستناد الأساسي في السعي نحو التوصل إلى حل عادل ودائم في قبرص، وهو ما يجري بشكل متقطع منذ عام ١٩٦٨، هو الشراكة المتكافئة بين الشعبين داخل الجزيرة (التوازن الداخلي) والمحافظة على التوازن القائم بين تركيا واليونان داخل الجزيرة (التوازن الخارجي). وفي أثناء الجهود التي بذلت للتوصل إلى تسوية تحت إشراف الأمناء العامين المتعاقبين للأمم المتحدة، ظهر عدد من المعايير الأساسية، مثل المناطق الثنائية، والمساواة السياسية، واستمرار معاهدتي الضمان والتحالف. ومن بين هذه المعايير أيضا تسوية مسألة الملكية استنادا إلى التبادل الشامل أو التعويض أو كليهما.

والسياسة التي اتبعتها الجانب القبرصي اليوناني إزاء المحادثات، أي رفضه مشروع الاتفاقات الإطارية لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، ومجموعة المبادئ لعام ١٩٩٢ وكذلك المجموعة الشاملة لتدابير بناء الثقة لعام ١٩٩٤ التي تم إعدادها بإشراف الأمم المتحدة، إلى جانب تدابير أخرى، ينبغي أن تكون قد أوضحت لجميع المعنيين أن الجانب الآخر غير مهتم بالتوصل إلى تسوية من خلال التفاوض، ولكنه يسعى إلى تقويض المعايير المذكورة التي وضعت في أثناء المفاوضات، مستغلا لقبه المعتصّب "حكومة قبرص".

ما برح الجانب اليوناني يستخدم عملية التفاوض كأداة تكتيكية بغرض تعزيز مركز "الحكومة" الخاص به، وتحقيق أهدافه السياسية التي ليس من بينها التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة من الطرفين. وذلك أمر واضح للغاية وأقر به علانية، في واقع الأمر، السيد كلريدس بالعبارات التالية:

"إن الحيلة هنا هي إعطاء الانطباع بأنك سوف تقبل اقتراحا ما لحمل الجانب الآخر على رفضه ثم إظهار الجانب الآخر على أنه الطرف المتعنت أمام العالم".

(خلال مؤتمر صحفي عُقد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

ورغم هذه العقلية القبرصية اليونانية، وافق الطرف القبرصي التركي على المشاركة في محادثات عن قرب جرت من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. بيد أن المحادثات فشلت في تحقيق هدفها المعلن وهو تهيئة الأرضية لإجراء مفاوضات مفيدة تفضي إلى تسوية شاملة.

وختاماً يجب أن أشدد على أن قضية المصالحة في قبرص لا يمكن خدمتها عن طريق تشويه التاريخ أو الوقائع الراهنة، على غرار ما فعل ممثل الجانب القبرصي اليوناني في رسالته المذكورة آنفاً، أو باستخدام اللقب المغتصب وهو "حكومة قبرص" كسلاح سياسي ضد الشعب القبرصي التركي.

وأعدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلומר

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص